الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017

أ. قرومي حميد / أستاذ التعليم العالي – جامعة البويرة

أ. بن لشهب حمزة / طالب دكتوراه – جامعة البويرة

hamza_benlecheb@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/01/10 – تاريخ القبول للنشر: 2018/06/25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017. وذلك بدراسة تطور النفقات العامة من خلال البرامج التنموية المعتمدة ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ووضعية ميزان المدفوعات.

وقد خلصت الدراسة الى أن دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بعامل خارجي وهو سعر النفط، كما أن النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الكلية لم تكن بمستوى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة والتي لم تستطع إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، ويتضح ذلك من خلال الأزمة النفطية الراهنة التي ألقت بضلالها على جل مؤشرات الإقتصاد الوطني، حيث ساهمت الأزمة في انخفاض معدلات النمو وتحول ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، الأمر الذي يحتم الإسراع في تبني برنامج متكامل ووضع رؤية اقتصادية واضحة لنقل الاقتصاد الجزائري من الريع إلى الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإستقرار الإقتصادي، النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

Abstract

This study aims to shed light on the role of public expenditure in achieving economic stability in Algeria during the period 2000-2017. By studying the evolution of public expenditures through the approved development programs and their impact on macroeconomic indicators: economic growth rate, inflation, unemployment and the balance of payments position.

The study concluded that the role of expenditure in achieving economic stability is linked to an external factor, the price of oil, and the results achieved at the level of the macro indicators were not at the level of expansionary policy adopted by Algeria since the beginning of the third millennium, which could not make structural changes that allow building an alternative production base This is evidenced by the current oil crisis, which has affected most of the indicators of the national economy. The crisis contributed to the decline in growth rates and the balance of payments from surplus to deficit and high rates of inflation and unemployment. And a clear economic vision to transfer the Algerian economy from rent to productivity.

Keywords: public expenditure, economic stability, economic growth, inflation, unemployment, balance of payments.

Résumé

Cette étude vise à éclaircir le rôle des dépenses publiques dans la réalisation de la stabilité économique en Algérie pendant la période 2000-2017. En étudiant l'évolution des dépenses publiques par le biais des programmes de développement approuvés et de leur impact sur les indicateurs macroéconomiques: taux de croissance économique, inflation, chomage et position de la balance des paiements.

L'étude a conclu que le rôle des dépenses dans la réalisation de la stabilité économique est lié à un facteur externe, au prix du pétrole et que les résultats obtenus au niveau des macro-indicateurs n'étaient pas au niveau de la politique expansionniste adoptée par l'Algérie depuis le début du troisième millénaire, ce qui ne pouvait pas apporter des changements structurels permettant de construire une base de production alternative Ceci est mis en évidence par la crise actuelle du pétrole, qui a affecté la plupart des indicateurs de l'économie nationale. La crise a contribué à la baisse des taux de croissance et à la balance des paiements du surplus au déficit et aux taux élevés d'inflation et de chômage. Et une vision économique claire pour transférer l'économie algérienne du loyer à la productivité.

Mots-clés: dépenses publiques, stabilité économique, croissance économique, inflation, chômage, balance des paiements.

المقدمة:

يعد الإستقرار الإقتصادي أكثر ما تسعى الدول إلى تحقيقه والحفاظ عليه مهما كانت متقدمة أو نامية وهذا لما يحققه من إنعكاس ايجابي على مختلف مؤشرات الإقتصاد الكلي، من أجل الوصول اليه لابد من إتباع سياسات إقتصادية هادفة، ومن بينها السياسة المالية. وقد ركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية.

وفي سبيل تحقيق الإستقرار الإقتصادي، قامت الجزائر بالتوسع في الإنفاق العام بداية سنة 2000 وقد ساعد على ذلك الظروف التي كانت سائدة بارتفاع أسعار البترول. ويتجلى هذا من خلال البرامج التي إعتمدتها الجزائر ، ولكن مع الأزمة الحالية وانهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 أدى إلى تزايد المخاوف حول المخاطر التي تواجه المؤشرات الاقتصادية الكلية في المدى المتوسط، ذلك أن أداء الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على إيرادات المحروقات.

-الإشكالية:

مما سبق يمكن تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

-المحور الأول: ترشيد الإنفاق العام.

-المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي.

-المحور الثالث: دراسة تطور النفقات العامة بالجزائر للفترة 2000-2017.

-المحور الرابع:انعكاسات الإنفاق العام على مؤشرات الإستقرار الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017.

المحور الأول: ترشيد الإنفاق العام

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية، كونه الأداة التي تساعد الدولة على ممارسة نشاطها المالي الرامي الى اشباع الحاجات العامة، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الإقتصادي.

أولا- مفهوم الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بأنه: " تلك المبالغ النقدية التي يقوم بانفاقها شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة". 1

ثانيا- ترشيد الإنفاق العام

-1مفهوم ترشيد الإنفاق العام: يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير إلى الحد الأدنى ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة.2

-2أهداف ترشيد الإنفاق العام: من بين أهداف ترشيد الإنفاق العام نذكر: 3

-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد ومحاربة الإسراف وكافة أشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

-خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم.

-مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.

-3عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام: هناك العديد من العوامل نذكرها فيما يلي:4

-3-1تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية.

-3-2تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

-3-3القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

-4-3عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة.

المحور الثاني: الإستقرار الإقتصادي

يمكن تعريف الإستقرار الإقتصادي بأنه:" تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة ومعدلات بطالة منخفضة وكذا الإستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات".5 هذه المؤشرات تعرف بأهداف المربع السحري لكالدور وهي مؤشرات يعتمد عليها صناع السياسة الإقتصادية لإدراك الإستقرار الإقتصادي والمحافظة عليه .

الشكل رقم (01): المربع السحري لكالدور

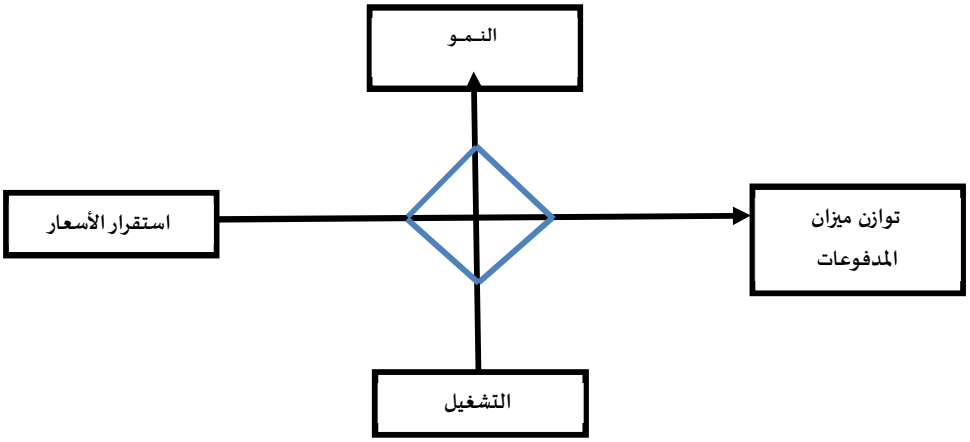

المصدر: عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الإقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية"،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 34

ويلعب الإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، حيث كشفت الدراسات أن الإنفاق الحكومي يدعم النمو خصوصا الإنفاق على تكوين رأس المال، فزيادة النفقات العامة الإستثمارية تؤدي الى نمو وتوسع قطاع الانتاج وبالتالي زيادة الناتج الوطني. كما يؤدي الانفاق العام من خلال احداث عجز في الموازنة العامة الى التحكم في الضغوط التضخمية. كما تؤثر الزيادة في الانفاق العام بشقيه الاستثماري

والاستهلاكي على مستوى التشغيل وبالتالي معالجة مشكلة البطالة. فزيادة النفقات العامة الاستثمارية تؤدي الى نمو وتوسع قطاع الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة كما أن الإنفاق الإستهلاكي سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات الى زيادة انتاجها وتوظيف عمال جدد. أما على المستوى الخارجي، اذا كانت الدولة تعاني عجزا في ميزان المدفوعات فإنها تطبق سياسة مالية انكماشية عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي، في هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة. وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

المحور الثالث: دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2017

سنتطرق في هذا المحور الى تصنيف النفقات العامة بالجزائر، مع تحليل تطور حجم النفقات خلال فترة الدراسة.

أولا- تصنيف النفقات العامة في الجزائر

-1نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية.. ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للإقتصاد.6

وقد قسمت المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:7

-1-1الباب الأول: أعباء الدين الخارجي والنفقات المحسومة من الإيرادات

-1-2الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

-1-3الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

-1-4الباب الرابع: التدخلات العمومية

-2نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار والذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز

للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

قد حددت المادة 35 من القانون 84-17 بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فقد نصت على أنه تجمع الإعتمادات وفق المخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار والواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:8

-1-2الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة

-2-2الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة

-3-2الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال

ثانيا- تحليل تطور النفقات العامة للفترة 2000-2017

سنتناول تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة، ثم تحليل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات العامة
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2000	856.2	72.68	321.9	27.32	1178.1
2001	798.6	60.45	522.4	39.55	1321
2002	975.6	62.92	575	37.08	1550.6
2003	1122.8	66.43	567.4	33.57	1690.2
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87	1891.8
2005	1245.1	60.68	806.9	39.32	2052
2006	1437.9	58.62	1015.1	41.18	2453
2007	1673.9	53.85	1434.6	46.15	3108.5
2008	2217.8	52.92	1973.3	47.08	4191.1
2009	2300	54.16	1946.3	45.84	4246.3

4466.9	40.47	1807.9	59.53	2659	2010
5853.6	33.73	1974.4	66.27	3879.2	2011
7058.1	32.24	2275.5	67.76	4782.6	2012
6024.2	31.41	1892.6	68.59	4131.6	2013
6995.7	35.76	2501.4	64.24	4494.3	2014
7656.3	39.70	3039.3	60.30	4617	2015
7383.6	39.79	2792.2	60.21	4591.4	2016
6883.1	33.29	2291.3	66.71	4591.8	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015

-سنة 2016 مستخرجة من الموقع الإلكتروني لوزارة الماليةwww.mfdgi.gov.dz :

-قانون المالية 2017

-1تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة:

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة عرفت خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، وهو ما يعكس انتهاج الجزائر لسياسة انفاقية توسعية وذلك راجع الى تحسن مداخيل المحروقات.

-1-1المرحلة الأولى (2001-2004): تميزت بإطلاق مخطط الإنعاش الإقتصادي، وهو عبارة عن مخصصات مالية وتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج، ما يقارب 7 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني.9 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية	114	21.7
موارد بشرية	90.2	17.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاح	45	8.6
المجموع	**525**	**100**

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001-2004، مجلس الأمة، أفريل 2001، ص ص: 35-36.

ان تطبيق مخطط الإنعاش الإقتصادي أدى الى ارتفاع النفقات العامة من 1178.1 مليار دج سنة 2000 الى 1891.8 مليار دج سنة 2004.

-2-1المرحلة الثانية (2005-2009): وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والذي استفاد هو الآخر من تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية الأمر الذي ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 الى 4246.3 مليار دج.

وأعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت في شكلها الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه على خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أفريل 2005، ص ص:6-7.

-3-1المرحلة الثالثة (2010-2014): شهدت هذه المرحلة تزايدا مستمرا للنفقات العامة حيث سجلت قفزة نوعية من 4466.9 مليار دج سنة 2010 الى 6995.7 مليار دج سنة 2014، ويعود هذا الإرتفاع لتزامنه مع فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو 2010-2014. وهو مخطط رصدت له الدولة مبلغ 286 مليار دولار أي حوالي 21214 مليار دج.

مع العلم أنه قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ستة محاور أساسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.2
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2

المجموع	20412	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010.

-4-1المرحلة الرابعة (2015-2019): وهي مرحلة تتوافق مع المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وهو مخطط رصدت له الدولة ميزانية بنحو 262 مليار دولار، تشمل كذلك 40 %من المخطط السابق غير منجزة التي ارتفعت تكلفتها من 25إلى 30% من قيمتها الأصلية. وهو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان ، ويهدف إلى:

-العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

-تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

-استحداث مناصب الشغل.

-استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

-تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

-ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.

-عصرنة الادارة ومكافحة البيروقراطية.

-العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.10

مع بداية المخطط الخماسي 2015-2019 زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ اجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج سنة 2015، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى. حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل) والمقدر حجمها ب 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع غير ذات الأولوية

والتي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دولار، فقد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53 % من المشاريع المخصصة.11

أما في سنة 2016، ومن أجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير بإتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف وعليه فقد انخفضت النفقات الإجمالية الى 7383.6 مليار دينار.

إن قانون المالية لسنة 2017 سعى الى تأسيس لسياسة مالية جديدة تقوم على تقليص النفقات دون أن تمس قطاعات حيوية كدعم أسعار المواد الأساسية، العلاج والتعليم، حيث انخفضت النفقات العامة الى 6883.1 مليار دج.

-2تحليل مكونات النفقات العامة:

-1-2نفقات التسيير: من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن نفقات التسيير قد شهدت ارتفاعا كبيرا ومستمرا في مجمل فترات الدراسة حيث انتقلت من 856.2 مليار دج سنة 2000 الى 2300 مليار دج سنة 2009 ثم 4782.6 مليار دج سنة 2012، لتشهد بعد ذلك بعض الانخفاض حيث قدرت سنة 2017 ب 4591.8 مليار دج بسبب لجوء الحكومة الى تسقيف حجم نفقات التسيير في حدود 4500 مليار دج، كما يلاحظ أن نفقات التسيير مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة ب 62.35% ويعود هذا الارتفاع المتتالي إلى العديد من العوامل أبرزها كبر حجم المرافق العامة وتزايد المهام الموكلة للدولة، وكذا زيادة أجور موظفي القطاع العمومي وتبني الدولة لبرامج تشغيل خاصة كعقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني.

-2-2نفقات التجهيز: عرفت نفقات التجهيز بدورها زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث وصلت الى 806.9 مليار دج سنة 2005 مقابل 321.9 مليار دج سنة 2000 لتبلغ في 2008 ما يعادل 1973.3 مليار دج وواصلت ارتفاعها لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2015 أين قدرت ب 3039.3 مليار دج. وهي سنة تتوافق مع بداية الشروع في تطبيق المخطط الخماسي للتنمية. شهدت نفقات التجهيز سنة 2017 انخفاضا محسوسا حيث بلغت

2291.3 مليار دج وهذا بسبب لجوء الدولة الى تجميد والغاء بعض من المشاريع، كما عرفت نسبتها نموا مستمرا اذ ارتفعت من 27.32 % من حجم الانفاق الإجمالي سنة 2000 الى47.08 % سنة 2008 لتشهد بعد ذلك تراجعا لصالح نفقات التسيير. هذا التطور في حجم نفقات التجهيز ناتج أساسا عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري بهدف تنشيط الطلب الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الرابع: انعكاسات الإنفاق العام على مؤشرات الإستقرار الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017

سنقوم من خلال هذا المحور بتحليل انعكاسات سياسة الإنفاق العام على الإستقرار الإقتصادي بالجزائر من خلال دراسة مؤشراته خلال فترة الدراسة.

أولا- تطور معدلات النمو الإقتصادي

يعتبر الرفع من معدل النمو الإقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكافة البرامج التنموية التي تم اعدادها منذ بداية الألفية. والجدول التالي يوضح معدلات النمو الإقتصادي بالجزائر.

الجدول رقم (05): تطور معدل النمو الإقتصادي للفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل النمو	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.4	2

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

-بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015.

-الديوان الوطني للإحصائيات*.(ONS)متعلقة بالتسعة أشهر من 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو شهد تزايدا مستمرا حيث انتقل من 2.4 % سنة 2000 الى 5.1 % سنة 2005، وهذا راجع أساسا الى ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، لتشهد بعدها معدلات النمو انخفاضا كبيرا حيث وصلت الى أدنى حد لها قدر ب 1.6 % عام 2009 نتيجة انخفاض نمو قطاع المحروقات بـ8 % كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية. ليعاود الارتفاع مجددا حيث وصل سنة 2015 الى 3.8 % رغم التراجع الكبير لأسعار المحروقات، ،دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والأشغال العمومية وتراجعت نسبة النمو سنة 2016 الى 3.4 % نتيجة الانهيار المتواصل لأسعار المحروقات. وفي التسعة الأشهر الأولى من 2017 قدرت نسبة النمو ب 2.%

-معدل النمو خارج قطاع المحروقات: يمكننا تحليل معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات للفترة 2017-2000

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل النمو خارج المحروقات	9.6	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7	5	2.8	2.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

-بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015.

-الديوان الوطني للإحصائيات*.(ONS)متعلقة بالتسعة أشهر من 2017.

إن أهم ما يلفت الإنتباه في الجدول هو تراجع معدل النمو خارج قطاع المحروقات بداية من 2014، اذ انخفض المعدل من 5.7 % سنة 2014 الى 2.8% عام 2016 أي بتراجع أكثر من النصف وهي فترة تتوافق مع انهيار أسعار المحروقات، هذا يقودنا الى استنتاج رئيسي وهو أن عملية تمويل التنمية بالجزائر، تخضع بشكل رئيسي لعائدات النفط، ومن أجل التوضيح أكثر سنقوم بتحليل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور نسب نمو القطاعات الإقتصادية ومساهمتها في الناتج الإجمالي للفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية%

السنوات	الفلاحة		الصناعة (خ م)		المحروقات		بناء وأشغال عمومية		الخدمات	
	نسب النمو	نسب المساهمة	نسب النمو	نسب المساهمة	نسب النمو	نسب المساهمة	نسب النمو	نسب المساهمة	نسب النمو	نسب المساهمة
2000	-5	8.4	1.9	7.2	4.9	39.4	5.1	8.1	3.1	20.3
2001	13.2	9.6	2	7.3	-1.6	33.8	2.8	8.4	3.8	22.4
2002	-1.3	9.1	2.9	7.1	3.7	32.5	8.2	9.03	5.3	22.7
2003	19.7	9.6	1.5	6.5	8.8	35.5	5.5	8.4	4.2	21.5
2004	3.1	9.4	2.6	6.3	3.3	37.7	8	8.2	7.7	21.17
2005	1.9	7.7	2.5	5.6	5.8	44.3	7.1	7.4	6	20.07
2006	4.9	7.5	2.8	5.2	-2.5	45.6	11.6	7.9	6.5	20.5
2007		7.6	0.8	5	-0.9	43.9	9.8	8.8	6.8	20.5
2008	-.8	6.6	6.2	4.7	-2.3	45.3	8.7	8.7	8.6	19.1
2009	1.1	9.3	8.5	5.7	-0.8	31.2	8.5	11	7.7	23.6
2010	.9	8.5	3.4	5.1	-2.2	34.9	8.9	10.5	7.1	21.6
2011	1.6	8.1	4.2	4.6	-3.3	35.9	5.2	9.1	7.3	20.1
2012	.2	8.8	5.1	4.5	-3.4	34.2	8.2	9.2	6.4	20.4
2013		9.8	4	4.6	-6	29.8	6.8	9.8	8.5	23.1

									.2	
25.2	8.1	0.8	6 .8	7	0 -.6		3 .8	0.6	.5	2014
27.4	5.3	1.5	4 .9	8.9	0 .4	.4	4 .3	1.7	.4	2015
29.4	3.8	2.05	5 .7	5.5	6	.6	3 .7	1.8	.1	2016
29.6	3.6	1.3	3 .1	7.8	0 -.4	.3	3 .9	1.2	.6	*2017

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015

-الديوان الوطني للإحصائيات *.(ONS)متعلقة بالتسعة أشهر من 2017.

-قطاع المحروقات: من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات في الجزائر يعتبر الرقم واحد من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 33.4% خلال سنوات الدراسة. كما أن معدلات النمو متباينة بالنسبة لهذا القطاع وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول.

-قطاع الفلاحة: تبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث لم تتعد 8.7% كمتوسط، أما بالنسبة لمعدل نموه رغم ما شهده من تحسن في بعض سنوات الدراسة بفضل المبالغ المخصصة لتطويره، الا أنه شهد في بعض الأحيان معدلات نمو ضعيفة وأخرى سلبية وهذا راجع الى أن هذا القطاع يتأثر بالدرجة الأولى بالعوامل المناخية.

-قطاع الصناعة: على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام، الا أن معدل نموه يبقى ضعيف حيث قدر ب 3.5 % كمتوسط، كما أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة للغاية، حيث أن أحسن معدل له لم يتجاوز 7.3 % خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الإقتصادي، كما أنه يعاني منذ سنوات من عدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به والى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة مما أدى الى عجز الجهاز الإنتاجي.12

-قطاع البناء والأشغال العمومية: الملاحظ أنه عرف تنمية كبيرة من خلال تسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 11.6% سنة 2006 وهي أعلى نسبة له في جميع القطاعات، ومتوسط مساهمة 9.4%، ويعود ذلك أساسا الى زيادة نفقات التجهيز والموجهة أساسا لتطوير البنية التحتية وبناء السكنات التي ضخمت النمو في هذا القطاع، بينما شهدت السنوات الأخيرة تراجع في نسبة نموه نتيجة انتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات) وكذا لجوء الدولة إلى تجميد وإلغاء العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة جراء انهيار أسعار البترول.

-قطاع الخدمات: سجل قطاع الخدمات معدلات نمو مقبولة وصلت أقصاها سنة 2008 ب 8.6%،كما أنه يعد القطاع الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 22.6%.

وفي الأخير، يمكن القول أن النمو الإقتصادي في الجزائر بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الإقتصاد، كما أنها تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط نظرا لإرتفاع قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا- تطور معدلات التضخم

يمكن تحليل تطور معدل التضخم بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور معدل التضخم للفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6	2.5	3.5	4.8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.8	3.2	2.9	4.8	6.4	6.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

-بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015

-مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية2016 في ظل استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة، أفريل 2017، ص: 18

-الديوان الوطني للإحصائيات * (ONS)الفترة الممتدة من جويلية 2016 الى جوان 2017

يلاحظ من الجدول أنه تم التحكم في التضخم حيث قدر ب 0.3 % سنة 2000 كأدنى قيمة له، الا أنه سرعان ما ارتفع عام 2001 الى 4.2% ومرد ذلك نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد تقلص معدل التضخم خلال الفترة 2002-2006 ليعاود الإرتفاع بدءا من سنة 2007 حيث سجل معدل 3.5% بفعل التوسع في الإنفاق العام وانطلاق البرنامج التكميلي للنمو الإقتصادي ليستمر في الإرتفاع أين وصل الى 5.7 % سنة 2009. وشهدت سنة 2012 مستوى قياسي لمعدل التضخم ب 8.8 % وهذا راجع للزيادات في أجور العاملين في القطاع الحكومي. ليعود للإستقرار في السنوات التالية. وابتداءا من سنة 2015 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع حيث انتقلت من 2.9% عام 2014 الى 4.8% عام 2015 وواصلت ارتفاعها لتبلغ 6.4 % سنة 2016، وهذا الإرتفاع نتيجة للسياسة الانكماشية المعتمدة بسب الأزمة الحالية للبترول وانخفاض الإيرادات ما جعل الحكومة تتخذ اجراءات تحد من الإستيراد وبالتالي نقص المعروض السلعي الذي ترجم بارتفاع الأسعار خصوصا أمام ضعف انتاجية المؤسسات الوطنية، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار خلال سنة 2015 بنسبة 20% مقارنة بسنة 2014، حيث أن اعتماد الجزائر على الواردات بشكل كبير وتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسية أدى الى ارتفاع بعض السلع خاصة المستوردة.

ثالثا- تطور معدلات البطالة

الجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (09): تطور معدل البطالة للفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل البطالة	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). *الفترة الممتدة من سبتمبر 2016 الى أفريل 2017.

يتضح جليا من خلال الجدول أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا في فترة الدراسة. حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000 الى 12.5 % سنة 2006 لتقارب الثلث سنة 2013 حيث قدرت ب 9.8 % سنة 2013. ونعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب الشغل وتقليص البطالة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط من خلال تطبيق البرامج الاستثمارية المشار اليها سابقا مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع الخدمات والأشغال العمومية. بالإضافة الى استحداث العديد من برامج التشغيل كجهاز الإدماج المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم الشباب التي ساهمت بشكل كبيرة في امتصاص البطالة، تجدر الإشارة أن ما يميز هذه المناصب كون أغلبها في قطاع الوظيف العمومي، وأن الكثير منها ذو طابع مؤقت.

ومع الأزمة البترولية الحالية، اعتمدت الحكومة الجزائرية على جملة من الإجراءات بداية من 2015 من خلال المضي في سياسة تقشفية في العديد من المجالات كتجميد التوظيف في القطاع العمومي، وكذا تجميد العديد من المشاريع والاستثمارات مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة الى 12.3 % في الفترة الممتدة من سبتمبر 2016 الى أفريل 2017.

رابعا- تطور وضعية ميزان المدفوعات

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير في التأثير على التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري وذلك لاعتماده الكلي على أسعار البترول والذي تشكل صادراته أكثر من 97 %. والجدول التالي يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات بالجزائر.

الجدول رقم (10): تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7.5	6.1	3.6	7.4	9.2	16.9	17.7	29.5	36.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
رصيد ميزان المدفوعات	3.8	15.3	20.1	12.05	0.13	-5.8	-27.5	-26.3	-20

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

-بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2015.

-مداخلة محافظ بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015وتوجهات السنة المالية 2016 في ظل استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة، أفريل 2017، ص: 9. * توقعات صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فوائض ككل خلال الفترة 2000-2013 ولكن بقيم مختلفة، حيث بلغ الفائض 7.5 مليار دولار سنة 2000 واستمر في ذلك أين وصل سنة 2008 الى 36.9 مليار وذلك نتيجة الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط، غير أن الأزمة العالمية لسنة 2008 ألقت بظلالها على أسعار المحروقات التي أثرت بدورها على الصادرات ليسجل ميزان المدفوعات في سنة 2009

تراجعا حادا الى 3.8 مليار دولار. وبالرغم من بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة، الا أن أداء ميزان المدفوعات كان أقل شئنا في سنة 2013 حيث سجل فائض طفيف قدر ب 0.13 مليار دولار وهو الأضعف له منذ 2000، ويرجع هذا أساسا للإرتفاع الكبير للواردات المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات اثر التراجع القوي للكميات المصدرة منها، وفي سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات أول عجز له منذ سنة 2000 قدر ب 5.8 مليار دولار وهذا راجع من جهة للانخفاض الكبير في قيمة الصادرات بسبب انهيار أسعار النفط مع النصف الثاني من 2014 ومن جهة أخرى للارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد. استمر انهيار أسعار البترول، حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100 دولار في 2014 الى 53 دولار في 2015، أي انخفاض قدره 47.01%، مما أدى الى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات، أين تراجعت من 58.4 مليار دولار في 2014 الى 33.08 مليار دولار في 2015، بينما الصادرات من السلع خارج المحروقات تبقى ضعيفة جدا مسجلة 1.48 مليار دولار في 2015 وقد بلغت الواردات 52.6 مليار دولار، نتيجة لذلك سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قياسيا بلغ 27.5 مليار دولار في 2015. تواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016، حيث بلغ مستوى الايرادات من المحروقات 27.6 مليار دولار، وبلغ مستوى الواردات 49.4 مليار دولار بانخفاض قدره 3.1 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل في 2015، وهذا راجع أن الجزائر اتخذت اجراءات فرض رخص الاستيراد وتعليق واردات العديد من المواد والمنتجات، ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26.03 مليار دولار. ويتوقع خلال سنة 2017 انخفاض العجز في ميزان المدفوعات الى 20 مليار دولار، وهذا بفضل التحسن الطفيف الذي من المتوقع أن تعرفه أسعار النفط وكذا القيود المفروضة على المنتجات المستوردة لتقليص فاتورة الواردات.

الخاتمة:

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته حيث مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر، ويرتبط نمو الإنفاق العام بالتطورات الإقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

ويمكن حصر النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث فيما يلي :

.1عرفت الجزائر خلال الألفية الثالثة ارتفاعا ملحوظا في جانب الايرادات، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بها الى تبنى برامج اقتصادية تقوم على سياسة انفاقية توسعية تهدف الى إنعاش الطلب الكلي على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الإقتصادية ونتيجة لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحسن طفيف في بعض مؤشراته كالتحسن في معدلات النمو المدفوع خصوصا من قطاع المحروقات، الأشغال العمومية وقطاع الخدمات كما شهدت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا، بينما عرف التضخم تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع وشهد ميزان المدفوعات فوائض. ولكن النتائج المحققة تبقى دون حجم الإنفاق العام.

.2تم توجيه الموارد المالية خلال فترة المدروسة إلى قطاعات كالخدمات والأشغال العمومية وكذا الدعم الاجتماعي والتزود بالسلع والخدمات من الخارج على حساب القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة.

.3أدت الأزمة النفطية الراهنة الى تراجع واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تراجع معدلات النمو، ارتفاع التضخم والبطالة وتحقيق ميزان المدفوعات لعجوزات كبيرة، وقيام الحكومة باتخاذ عدة اجراءات تقشفية كتجميد التوظيف في عدة قطاعات واللجوء الى تسقيف الموازنة، وتجميد العديد من المشاريع التنموية بالإضافة الى حظر استيراد العديد من المنتجات وتخفيض قيمة الدينار. وبالتالي فالعوامل الخارجية لها تأثير أكبر على السياسة الاقتصادية بالجزائر ومنها السياسة الانفاقية، وعليه فإن تحسن المؤشرات الكلية يتوقف على تحسن أسعار النفط مما يوحي في الأخير أن السياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة خلال فترة الدراسة لم تستطع بناء قاعدة انتاجية وتنويع الإقتصاد والتخلص من تبعيته للنفط.

الإحالات والمراجع:

.1محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2012، ص: 55.

.2محمد شاكر عصفور ، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، الأردن، 2013، ص:367 .

.3فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2012، ص ص: 89-90.

.4بلعاطل عياش، نوي سميحة، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ، ص ص: 5-6.

.5بن الدين محمد أمين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي –حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2010، ص: 72 .

.6علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2011، ص: 32 .

.7ينظر: المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

.8ينظر: المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

.9بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012، ص:252 .

.10أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2016، ص:269.

.11بشير مصيطفى، "نهاية الريع –الأزمة والحل"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص:195 .

12. أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص:240.